

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو، وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وأن أقدم إليه تقريرا عن ذلك. ولاحقا، طلب إليّ المجلس في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤) أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجدت منذ تقديم تقريري الأخير (S/2008/628)، المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مع التركيز بصفة خاصة على الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وعن الحالة الأمنية.

ثانيا - التطورات السياسية والانتخابات

٣ - شهدت الفترة قيد الاستعراض تزايدا في وتيرة الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتزايدا في التوترات العسكرية والأمنية. ففي الساعات الأولى من صباح ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم معتدون مجهولون مقر الإقامة الرسمي للرئيس جوارو برناردو فييرا بالقنابل الصاروخية والطلقات النارية، وأصيب المبنى بأضرار بالغة وخاصة مقر إقامة الرئيس، مما يدل على أن الاعتداء كان يستهدف اغتياله. وقد نجح الرئيس فييرا وأفراد أسرته دون أذى، غير أن ذلك أدى إلى زيادة الخوف على أمنه ومن ثم إلى زيادة التوتر بدرجة كبيرة.



٤ - وخلال ساعات من الهجوم تشاور ممثلي مع الرئيس، ورئيس الوزراء كارلوس كوريبا، ووزير الداخلية سيرايانو كاساما ووزير الدفاع مارشيانو دا سيلفا باربييرو، ومع غيرهم من المسؤولين بشأن اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان أمن الرئيس واستقرار الحالة في البلد. وعقد اجتماعا مع السفراء وممثلي المنظمات الدولية المعتمدة لدى غينيا - بيساو، أسفر عن إصدار بيان صحفي شديد اللهجة أعلن فيه تضامن المجتمع الدولي مع الرئيس فييرا وتضمن تحذيرا للقوات المسلحة من القيام بأي أعمال أخرى تزعزع استقرار البلد. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، ألقى رئيس الأركان القبض على خمسة أفراد عسكريين شك في أنهم ضالعون في الاعتداء، واستمرت في الوقت نفسه التحقيقات بشأن الهجوم. وكان للإجراء السريع الذي اتخذته المجتمع الدولي أثر كبير في تهدئة الحالة.

٥ - وسارت الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات التشريعية سلسلة بصورة عامة. فبحلول ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهو الموعد النهائي لتسجيل المرشحين الرسميين لدى اللجنة الانتخابية الوطنية، قدم ٢٧ حزبا من بين الأحزاب السياسية المسجلة البالغ عددها ٣٤ حزبا القوائم الخاصة بها إلى اللجنة الانتخابية الوطنية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المحكمة العليا موافقتها على مرشحي ٢١ حزبا سياسيا وتحالفين سياسيين. وأعزى سبب طول الفترة التي استغرقتها المحكمة في التداول إلى وجود عدد كبير من المرشحين على القوائم الرسمية لأكثر من حزب واحد مما أثار لبسا بشأن انتماء بعض المرشحين. وإضافة إلى ذلك، فإن وثائق إثبات الهوية لبعض المرشحين منتهية الصلاحية. وقد قدم عدد من الأحزاب والمرشحين تصويبات وتعديلات على القوائم المعتمدة، غير أنه تم الالتزام بشرط تقديم بطاقات الاقتراع في صورتها النهائية لطبعها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٦ - وبدأت فترة الحملة السياسية الرسمية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وانتهت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الأيام القليلة الأولى، اتسمت أنشطة الحملة بالهدوء، إذ تركزت معظم أنشطتها الملحوظة على الحزب الجمهوري للاستقلال والتنمية، وهو حزب جديد أسسه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ رئيس الوزراء السابق ارستيدس غوميس. وهذا الحزب يدعمه أساسا الأعضاء السابقون في الجناح الانفصالي للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر. واكتسب الحزب الجمهوري للاستقلال والتنمية زخما بعد أن رافق السيد غوميس رئيس الجمهورية فييرا في زيارته إلى الصين لمدة أسبوعين في منتصف أيلول/سبتمبر من هذا العام.

٧ - وبدأ الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر حملته السياسية ببرنامج التزم فيه بالنهوض بغينيا - بيساو من خلال برامج حيوية للإصلاح، تشمل

إصلاح قطاع الأمن، مع التركيز بصفة خاصة على تقليص حجم القوات المسلحة وإعادة تنظيمها وتحديثها. وقد وعد رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق الاستقلال لغينيا - بيساو والرأس الأخضر، رئيس الوزراء السابق كارلوس غوميز الإبن، بأنه إذا فاز حزبه في الانتخابات، فسوف يقاوم المحاولات التي تقوم بها جماعات المصالح الذاتية للانتقال لغينيا - بيساو نحو اعتماد حكم رئاسي، ويكفل احترام أحكام الدستور الحالي، التي تنص على نظام شبه رئاسي. وقد استهدفت تعليقاته تبديد التصورات المتزايدة لدى الجمهور بأن الرئيس فييرا وحلفاؤه يسعون إلى زيادة قوة الرئيس وسلطاته عن طريق تعديل الدستور في حالة فوز حكومة مؤيدة لذلك الاقتراح في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، فسر رئيس الأركان، الجنرال تاغمي نا واي، البيانات التي أدلى بها السيد غوميس الإبن خلال الحملة بأنها تهديد مقنع ضد العسكريين. وحذر الجنرال تاغمي من عواقب وخيمة إذا نفذ السيد غوميس الإبن تهديده بتخفيض حجم الجيش في حالة فوز الحزب الأفريقي لتحقيق الاستقلال لغينيا - بيساو والرأس الأخضر.

٨ - وعاد رئيس حزب التحديد الاجتماعي، الرئيس السابق محمد يالا إمبالو إلى غينيا - بيساو من المغرب وسط تأييد جماهيري في لقاءات شعبية في شرقي البلد، حيث بدأ أول لقاء في حملته الانتخابية. واتهم حزب التحديد الاجتماعي الرئيس فييرا بالوقوف إلى جانب الحزب الجمهوري للاستقلال والتنمية ومحاباته.

٩ - ومن بين ٢١ حزبا مسجلا وتحالفين مسجلين، لم يشارك بصورة نشطة في الحملة سوى حزبين، في حين بدأ أن بقية الأحزاب قصرت حملاتها على وسائل الإعلام التي أتاحت، وهي الإذاعة والتلفاز، وذلك بسبب عدم وجود تمويل.

١٠ - واستمرت خلال تلك الفترة تعبئة الموارد الانتخابية، في إطار سلة التمويل التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي أعلنت كل من إسبانيا وأنغولا التبرع لها بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت حكومة اليابان منحة بمبلغ ٤٦٠ مليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وذلك تحديداً من أجل تمكين الحكومة من دفع المرتبات المتأخرة لموظفي الانتخابات. كما أعلنت المفوضية الأوروبية عن تبرعها لسلة التمويل التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون يورو، والبرازيل عن تبرعها بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو.

١١ - ومن جانبه، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بالاشتراك مع كلية الحقوق تدريبا حضره ٣٦ ممثلا من ٢٠ حزبا سياسيا عن قانون الانتخابات،

وبصفة خاصة عن دور وكلاء الانتخابات في مراكز الاقتراع. كما شمل هذا الدعم تدريبا للمدربين وبرامج إذاعية عن دور وكلاء الانتخابات وتم نشر دليل لوكلاء الانتخابات.

١٢ - وأيد الفريق المواضيعي الجنساني العامل الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وأيد الفريق صياغة إعلان بشأن البرنامج السياسي للمرأة وقعه نساء من الأحزاب السياسية المختلفة، بمشاركة ودعم من منظمات المجتمع المدني. وقد أعد البرنامج بياناً عن السياسة حدد فيه الشواغل الرئيسية التي تؤثر على المرأة والقيود التي تواجهها في غينيا - بيساو. وتم توفير تدريب في مجال التفاوض والاتصالات من أجل تعزيز مهارات المرأة في ميدان السياسة. كما نظم النساء من أعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تدريبا ركز على زيادة الوعي لدى الناحيات وتعبئتهن.

١٣ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام للصحفيين المحليين لتزويدهم بالمعلومات التقنية والمهارات المتعلقة بتغطية العملية الانتخابية. وحضر الحلقة الدراسية ٥٦ صحفياً بينهم ١١ امرأة. وأنشأ المكتب صندوقاً بمبلغ ٦٠.٠٠٠ دولار، برعاية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من أجل دعم التغطية الإعلامية للانتخابات في غينيا - بيساو. واستخدم جزء من المبلغ في تغطية تكاليف النقل والاتصالات للصحفيين للتقليل من اعتمادهم على المانحين السياسيين. كما أنتج المكتب برنامجاً إذاعياً يرمي إلى زيادة الوعي بضرورة مشاركة المرأة في الانتخابات. وقد أذيع البرنامج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٠ محطات إذاعة وطنية ومحلية.

١٤ - وتم الاقتراع بطريقة هادئة ومنظمة في مراكز الاقتراع كلها تقريبا والتي بلغ عددها ٢٧٠٥ مراكز، وكانت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم مرتفعة. وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين، التي شملت ٨٥ ممثلاً من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وأفاد المراقبون أن نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم بلغت نحو ٧٢ في المائة. وأثنى المراقبون على المشاركة العادلة والمتكافئة لمن أدلوا بأصواتهم من الذكور والإناث، كما أثنوا على المسؤولين عن الانتخابات في مراكز الاقتراع. كما وصفت عمليتي الاقتراع وعد الأصوات أيضاً بأنها اتسمت بالشفافية والتزمت بالقواعد التوجيهية المتبعة في ٩٢ في المائة من الإجراءات التي شوهدت. وإضافة إلى المراقبين الذين قام المكتب بتنسيقهم، ضمت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ٥١ مراقبا كما نشرت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ١٦ مراقبا.

١٥ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب إجراء الانتخابات مباشرة، عقد ممثلي مؤتمر صحفياً مشتركاً مع رؤساء الوفود المراقبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكفونية لعرض النتائج الأولية للمراقبة. وأسهم هذا الإجراء بدرجة كبيرة في كفاءة استمرار الهدوء والاستقرار في بيئة ما بعد الانتخابات المعروفة أنها تتسم بالتوتر. وفي الأسبوع الذي أعقب الانتخابات، التقى ممثلي أيضاً برؤساء جميع الأحزاب السياسية الرئيسية للحصول على ضمانات منهم بأنهم سيواصلون الالتزام بالأحكام القانونية، في تسجيل أي شكاوى ضد عملية الاقتراع والجدال النهائية للتصويت. ووعد جميع القادة السياسيين بالمحافظة على السلام والاستقرار، وبالالتزام بالنتائج الرسمية للانتخابات التي ستعلنها اللجنة الانتخابية الوطنية.

١٦ - واضطلعت العناصر السياسية والتقنية الفاعلة، بما فيها المجلس الانتخابي الوطني، بدور حاسم في تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية المناسبة لكفالة إجراء الانتخابات بنجاح. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن المجلس الانتخابي الوطني النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. واستحوذ الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر على غالبية التأييد الشامل، إذ حصل على ٢٧٧ ٠٣٦ صوتاً و ٦٧ مقعداً من إجمالي مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ١٠٠ مقعد. وحصل حزب التجديد الاجتماعي على ١١٥ ٤٠٩ أصوات، ورغم أن هذا العدد يمثل ما يقرب من نصف الأصوات التي حصل عليها الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر، فقد حصل على ٢٨ مقعداً فقط في الجمعية الوطنية. وحصل الحزب الجمهوري للاستقلال والتنمية على ٣٠٥ ٣٤ أصوات، و ٣ مقاعد. وحصل الحزب الديمقراطي الجديد على ١٠ ٧٢١ صوتاً، تعادل مقعداً واحداً في الجمعية الوطنية، كما حصل التحالف الديمقراطي، الذي فاز بمقعد واحد في الجمعية الوطنية على ٦ ٣٢١ صوتاً. وذكرت اللجنة الانتخابية الوطنية أنه لم يفز في الانتخابات سوى عشر نساء، مقابل ١٢ امرأة في انتخابات ٢٠٠٤. ووفقاً للجنة الانتخابية الوطنية، مارس ما نسبته ٨٢ في المائة من الناخبين المسجلين حقوقهم الديمقراطية في التصويت.

ثالثاً - التطورات العسكرية والجوانب الأمنية

١٧ - في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أُبلغ عن عدد من الحوادث الأمنية، تتصل بمقيمين أجانب يُدعى ضلوعهم في الجريمة المنظمة. وقد أفضى أحد هذه الحوادث إلى مقتل مواطن نيجيري، اغتيل في أحد المراكز التجارية الأكثر شعبية في بيساو. وقد شهدت

أيضا حوادث السرقة البسيطة العامة ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة، وإن ظل المعدل الإجمالي للجرائم عند الحد الأدنى، ولا سيما الجرائم التي تستهدف الأجانب.

١٨ - وخلال فترة نهاية الأسبوع الممتدة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أُعيد تشكيل فريق الأمن الرئاسي تزامنا مع تغيير في حراس الأمن المكلفين بحراسة رئيس أركان الدفاع نتيجة لاحتمال التدخل المزعوم في الشؤون العسكرية داخل البلاد من جانب رئيس أركان البحرية السابق، العميد البحري خوزيه أميريكو بوبو نا تشوتو، الذي لاذ بالفرار إلى غامبيا بعد أن اهتم بقيادة الانقلاب الفاشل الذي جرى في آب/أغسطس. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، جرت السيطرة على الوضع من طرف الجنرال تاغمي.

١٩ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف المركز الوطني لتنسيق مكافحة الألغام في غينيا - بيساو إصدار منظمة العمل من أجل مكافحة الألغام الأرضية، وهي منظمة غير حكومية، للتقرير المتعلق باستطلاع الأثر الناجم عن الألغام الأرضية. وقد أعد التقرير بدعم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوفر التقرير الأساس الذي يركز عليه إعداد خطة العمل الاستراتيجية لمكافحة الألغام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ في غينيا - بيساو. واستنادا إلى الدراسة، فإن ٨٠ من أصل المجتمعات المحلية الـ ٢٦٤ التي جرت زيارتها ملغومة، حيث تعد ١١ منها ذات أولوية قصوى (حوالي ١٤ في المائة)، و ١٣ ذات أولوية متوسطة، و ٥٦ ذات أولوية دنيا (حوالي ٧٠ في المائة). وتبلغ المساحة الكلية المتضررة حوالي ٥٦٠ ٢٣٦ ٢ مترا مربعا. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، شرع في تنفيذ برنامج نموذجي بالتعاون مع أحد مقدمي خدمات الاتصالات اللاسلكية المحليين، وهو شركة MTN، حيث وفرت خطا هاتفيا مجانيا يدعى "الخط الأخضر" بغرض استعماله من طرف الجمهور للإبلاغ عن وجود مواد متفجرة في البلد.

رابعا - إصلاح القطاع الأمني

٢٠ - في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تلقى ممثلي رسالة من وزير الدفاع يطلب فيها تعزيز الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني. واستجابة لذلك الطلب، أوفدت إلى غينيا - بيساو في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم إصلاح القطاع الأمني تضم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونيسيف، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لتقييم السياق الحالي لإصلاح القطاع الأمني في ذلك البلد، ولمساعدة ممثلي في صياغة استجابة مناسبة للطلب الذي تقدمت به الحكومة.

وقد أشرت البعثة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، سلسلة من المشاورات مع أطراف فاعلة وطنية ودولية رئيسية في مجال إصلاح القطاع الأمني. ويتضمن تقرير البعثة توصيات شاملة لكي أنظر فيها.

٢١ - ولاحظت البعثة أنه في الوقت الذي تقوم فيه عملية إصلاح القطاع الأمني على أساس عملية تشاركية بين النظراء الوطنيين والشركاء الدوليين، فإنها تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة في الأجلين المتوسط والطويل. وقد أثار ذلك تساؤلات بشأن استدامة وملكية عمليات الإصلاح في الأجل الطويل. بما يتجاوز مستوى القيادة والسياسات في الوزارات المعنية، وهي الدفاع والداخلية والعدل. وساور البعثة قلق إزاء عدم توعية وإشراك المجتمع المدني ووسائط الإعلام وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأشارت البعثة إلى أن ضعف قدرة الحكومة وغياب الهياكل الأساسية المؤسسية وموارد التخطيط شكلا قيودا رئيسية بالنسبة للعملية. كما جرى التأكيد على الحاجة إلى استعراض وصياغة التشريعات القائمة والجديدة، بما فيها الأطر الدستورية. وأخيرا، أوصي بتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي. وأشارت البعثة إلى الالتزام الرفيع المستوى من جانب حكومة كارلوس كوريبا لتصريف الأعمال بإصلاح القطاع الأمني وأشدت بانخراطها في ذلك. وستدرج توصيات البعثة فيما يخص تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو في تقريرها المقبل إلى مجلس الأمن، والذي سيتناول تعزيز وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٢٢ - ويُتوقع أن يبدأ قبل نهاية السنة المشروع المشترك بين حكومة غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرازيل، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذي يرمي إلى توفير التدريب المهني وبناء القدرات الأساسية في البرازيل لفائدة ٣٠ من كبار الأفراد المسرحين من القوات المسلحة. وقد تم التوقيع على وثيقة المشروع ووضع جدول زمني للتنفيذ. ويجري أيضا حاليا وضع قاعدة بيانات للمعلومات والبيانات الموجزة اللازمة لعنصر نزع السلاح والتسريح والإدماج في المشروع، كما يجري تصميم برامج التدريب المهني التي يتعين إجراؤها في البرازيل من قبل جامعة فيكوسا.

خامسا - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٣ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، احتجزت الشرطة القضائية ثلاثة كيلوغرامات من الكوكايين أثناء عمليتين في المطار الدولي في بيساو. ويُزعم أن المخدرات كانت موجهة إلى البرتغال. وفي أعقاب عمليتي الاحتجاز، اتخذت الشرطة القضائية تدابير ضد أحد ضباط الشرطة القضائية وثلاثة ضباط في شرطة الهجرة يعملون في المطار المشتبه في تسهيله لعملية

عبور ناقلتي الكوكابين. ويمثل الحادث تحسنا كبيرا من حيث قدرة موظفي إنفاذ القانون الوطنيين على الاعتراض.

٢٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقع كل من وزير العدل والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وثيقة مشروع في سياق تنفيذ الخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات في غينيا - بيساو. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة قطاع العدل في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال إيجاد مجموعة متخصصة من المدعين العامين والقضاة. واضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى جانب شركاء خارجيين ببعثات استطلاع بغرض صياغة خطة لمعالجة أوجه القصور في الهياكل الأساسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. واتفق وزير العدل والمكتب على تكليف موظف دولي إضافي تابع لمكتب الوزير بتوجيه الاستجابة الوطنية وتسهيل التنسيق في مجالات التعاون التقني والتعاون القضائي الجنائي الدولي وإصلاح السجون. وسيعزز هذا التدبير القدرة الإجمالية لوزارة العدل في مجال التخطيط وتنفيذ عناصر برنامج إصلاح القطاع الأمني المتصلة بالعدل.

٢٥ - وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وبتيسير من حكومة الرأس الأخضر، المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار بالمخدرات في برايا باعتباره تهديدا أمنيا لغرب أفريقيا. وقد جمع المؤتمر بين خبراء وواضعي السياسات، فضلا عن مكاتب الأمم المتحدة ومنظمتها الإقليمية والدولية، بغرض وضع خطة عمل إقليمية وإعداد مشروع إعلان سياسي. وستقدم الوثيقتان إلى رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغرض اعتمادها وإقرارها رسميا، أثناء دورتها العادية المقرر عقدها في أبوجا، بنيجيريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويمثل مشروع خطة العمل الإقليمية مجموعة شاملة من الإجراءات والآليات لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٢٦ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ناقش ممثلي ورئيس الوزراء كوريبا الجهود الجارية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. وأعرب رئيس الوزراء عن اقتناعه بأن الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات يجب ألا تأخذ في الحسبان غينيا - بيساو فقط باعتبارها نقطة عبور للمخدرات، بل ينبغي أن تركز أيضا على معالجة نقطة المنشأ والوجهة فيما يخص أنشطة الاتجار بالمخدرات. وأيد رئيس الوزراء الرأي الذي مفاده أن اتخاذ تدابير

أكثر صرامة، بما فيها الجزاءات المحددة الهدف ضد من ثبت اتجارهم بالمخدرات وعصابات الاتجار بالمخدرات والمتواطئين معهم، ستكون بمثابة خطوة هامة إلى الأمام.

سادسا - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٢٧ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمد اجتماع لجنة بناء السلام لغينيا - بيساو الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وبدأت المشاورات مع اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام لوضع اللمسات الأخيرة على آلية للرصد والتعقب (مصنوفة) تبين مراحل التنفيذ، بما في ذلك جدول زمني لخطط العمل والأهداف والمؤشرات وعمليات القياس، فضلا عن النواتج أو النتائج المتوقعة التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. ومضى اتفق الاجتماع على المصنوفة، ستقر اللجنة التوجيهية الوطنية الوثيقة التي سيوافق عليها رسميا الاجتماع وسيتم إدراجها في الإطار الاستراتيجي.

٢٨ - ويجري تنفيذ المشاريع الأربعة ذات الأثر السريع التي يمولها صندوق بناء السلام، حيث لا تزال الشراكة بين وكالات الأمم المتحدة الخاصة بكل منها وشركائها الوطنيين في التنفيذ في تطور. وعقب إنجاز عملية تسجيل الناخبين بنجاح في إطار مشروع الدعم الانتخابي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية، اضطلع بحملة التريبة المدنية للناخب في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٩ - وأبجرت صياغة المشروع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشباب لتشغيل الشباب المشترك، ووافقت عليه الحكومة. ويوجد تعيين الموظفين العاملين في المشروع، بمن فيهم الخبراء الوطنيون والدوليون في شؤون الشباب والتشغيل، في مراحل الأخيرة. وستبدأ مرحلة تنفيذ المشروع قبل نهاية السنة.

٣٠ - وأحرز تنفيذ مشروع إصلاح السجون المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة العدل تقدما كبيرا. وجرى توظيف خبيرين برازيليين لإجراء التقييم التقني للسجون في بيساو وبافاتا ومانسوا، في الفترة من ٨ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسيفضي هذا إلى الخطط النهائية لتحديد المادي للسجون الأربعة وإنشاء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ووضع برنامج للتدريب. وجرى طلب مجموعة من الحواسيب والطابعات وما يتصل بذلك من معدات تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى مولدات لتزويد المرافق بالطاقة. وستبدأ أعمال الإصلاح المادي في الموقع في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدعم من الصليب الأحمر الذي سيمد يد التعاون لهذا المشروع.

٣١ - وأحرز تنفيذ المشروع المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووزارة الدفاع لإصلاح الثكنات العسكرية تقدما سريعا بفضل توظيف مهندسين وطنيين ومهندس معماري دولي، أجروا تقييما تقنيا ودراسة استطلاعية للثكنات العسكرية الست المستهدفة. ويعمل المهندسان الوطنيان التابعان لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع وزارة الدفاع وموظفين تقنيين آخرين، على وضع الصياغة الأخيرة للمبادئ التوجيهية الخاصة بعملية مناقصات العقود العامة من أجل مشاركة شركات البناء والترميم الوطنية وعلى نشر تلك المبادئ التوجيهية. ومتى أُنجزت عملية المناقصات العامة ومُنحت العقود، سيُشرع في أعمال الإصلاح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي إطار تنفيذ المشروع، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أيلول/سبتمبر مركزا له داخل منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو وأقام وحدة تشغيلية في البلد، مزودة بموظف اتصال ومهندسين وطنيين ومهندس معماري دولي.

سابعاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٢ - لا تزال حالة المالية العامة لغينيا - بيساو ضعيفة جدا. فبعد تفاوض الحكومة على قرض تجاري بقيمة ٢,٢ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، مكّنها من دفع الأجور المستحقة عن شهر تموز/يوليه، غير أنها لم تستطع دفع مرتبات الموظفين المدنيين للأشهر الثلاثة الأخيرة، وعجزت أيضا عن تغطية نفقات وطنية أخرى. وفي هذا السياق، قام الموظفون المدنيون بإضرابات عديدة في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد حُلّت هذه المشكلة عن طريق اتفاق توفيقى وافقت الحكومة بموجبه على سداد مرتب شهر واحد للموظفين المدنيين و ٢٥ في المائة من المبلغ الذي يطالب به الموظفون المؤقتون في قطاعي الصحة والتعليم (١٦٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية). إلا أن الحكومة لم تستطع لحد الآن الوفاء بالتزاماتها.

٣٣ - وأسفرت الإضرابات التي قام بها المدرسون والعاملون في المجال الصحي إلى تعطيل الدراسة بالنسبة للأطفال وإلى غياب الخدمات الصحية، ولم يُتوصل لحد الآن إلى حل دائم لهذه المشكلة. وبسبب الإضرابات التي خاضها المدرسون، لم يستفد من برنامج المطاعم المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي إلا ٣٣٥ ٤ طفلا من أصل ١٦٠ ١٣٣ طفلا مستهدفا.

٣٤ - وبالنظر إلى الحالة المالية المتأزمة للغاية، فقد اضطرت الحكومة إلى إعادة جدولة خدمة ديونها التجارية، بما في ذلك سندات خزينة صادرة عام ٢٠٠٦ بقيمة ٦,٧ بلايين فرنك، مستحقة السداد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وسبق أن أُعيد التفاوض بشأنها عدة مرات. وأسهمت القرارات التي اتخذتها الحكومة بتخفيض الضرائب لتخفيف آثار ارتفاع

أسعار الطاقة والأغذية في حدوث هذه الأزمة المالية بتقليص مجموع إيرادات الدولة بنسبة ١٠ في المائة، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

٣٥ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدأ صندوق النقد الدولي الاستعراض الثاني لبرنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع، مواصلاً مفاوضاته مع الحكومة بشأن إمكانية وضع برنامج مدته ثلاث سنوات في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. ومن شأن هذا البرنامج أن يحسّن بقدر كبير قدرة غينيا - بيساو على بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف عبء ديونها في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استفادت غينيا - بيساو أيضاً من تمديد فترة التخفيف المؤقت لعبء الدين التي منحها إيها مصرف التنمية الأفريقي في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشمل هذا القرار ديونا تقدر بنحو ١٧,٥ مليون دولار، وسيمكّن البلد من كفالة سداد ديونه المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي.

٣٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصاب وباء الكوليرا الذي ظهر في أيار/مايو ٢٠٠٨، ما مجموعه ١٣ ٦٥٢ شخصاً، وسُجّلت بسببه ٢٢٠ حالة وفاة. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو تتصدى بسرعة لهذا الوباء، وهي تعمل جنباً إلى جنب مع وزارة الصحة وحركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، بدعم وتوجيه تقني كبيرين من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وعُيِّتت الأموال من وكالات الأمم المتحدة وشركائها، ومن المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منحة بقيمة ٩١١ ٦٠١ دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وأتاح هذا الجهد المشترك من تقليص نسبة الوفيات من الإصابة بالوباء، على نحو فعال، من ٤ في المائة إلى ١,٦ في المائة، وتقليص متوسط عدد الإصابات من ١٤٠ إصابة في اليوم إلى ٥٠ إصابة في اليوم. وتحققت هذه النتيجة بفضل التنسيق الجيد للجهود التي تبذلها مراكز العلاج والأفرقة المتنقلة في التصدي للوباء. وفي فترة ما قبل الانتخابات التشريعية، زاد احتمال انتشار المرض بدرجة كبيرة. ولدرء هذا الخطر، قام فريق الأمم المتحدة القطري، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بتوجيه نداء جديد إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم المبادرات الرامية إلى احتواء الوباء خلال الأشهر الثلاثة التالية.

٣٧ - وزاد تدهور حالة الأمن الغذائي في غينيا - بيساو منذ تقديم تقرير الأخير، ويُعزى ذلك أساساً إلى الزيادة الإضافية في سعر الأرز الذي يعتبر أحد الأغذية الأساسية في البلد. فخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ارتفع سعر الأرز المحلي بنسبة

٢٣ في المائة (من ٥٥٠ فرنكا للكيس الواحد زنة كيلوغرام إلى ٦٧٥ فرنكا)، في حين ارتفع سعر الأرز المستورد بنسبة ٣٣ في المائة (من ٤٥٠ للكيس الواحد زنة كيلوغرام إلى ٦٠٠ فرنك). ومن جهة أخرى، حققت حملة جوز الكاجو رقما قياسيا في عام ٢٠٠٨، بتصدير ٦٨,٤٥٦,١٠٦ طنا مقابل ١١٧,٠٤٠,٩٦ طنا في العام الماضي. وارتفع السعر الذي يحدده المنتجون من ٢٠٠ فرنك للكيس الواحد زنة كيلوغرام في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٨٠ فرنكا. ويبدو أن أحوال بعض المجتمعات الريفية قد تحسّنت هذا العام بفضل تحسن آليات المقايضة الخاصة بجوز الكاجو والأرز. وتمثلت استجابة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقديم مزيد من المستلزمات الزراعية، مثل البذور والأسمدة والمعدات، وفي برامج تنويع المحاصيل وتكثيفها.

٣٨ - وبدأ البرنامج الإنمائي مبادرة مبتكرة لصالح الشباب تهدف إلى تشجيع الطاقات الإبداعية لشباب غينيا - بيساو في مجال بناء السلام. ومن خلال هذا البرنامج النموذجي، تتلقى ١٠ مجموعات من الشباب التدريب في مجال الدعوة والتخطيط الاستراتيجي وحل النزاعات والدعم المالي، وذلك لتنفيذ مبادرات سلام على المدى القصير قاموا بها بأنفسهم. وتسهم مبادرة الشباب هذه في إقامة علاقات إيجابية بين مجموعات الشباب والجيش، وهي علاقات يمكن الحفاظ عليها بعد انتهاء المرحلة التجريبية.

ثامنا - الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان

٣٩ - وافق مجلس الوزراء، في جلسته المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على القانون المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة حكومية مكلفة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في غينيا - بيساو. وستكون هذه الآلية مسؤولة عن أنشطة المراقبة والإنذار المبكر والرصد والتحقيق فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وستضم اللجنة، إلى جانب الرئيس، ٣٠ عضوا من مختلف الكيانات العامة والخاصة، بالإضافة إلى مراقبين يمثلون وزارتي العدل والداخلية، ومكتب المدعي العام، والمجتمع المدني، والهيئات الدينية، والأحزاب السياسية، ومعهد المرأة والطفل، ووسائل الإعلام، والنقابات. ومدة ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أربع سنوات.

٤٠ - وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركائه من المحفل المعني بالحالة الإنسانية في السجون، بزيارة مراكز الاحتجاز في بيساو في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وكان الهدف من هذه الزيارات التوعية بالحقوق الأساسية للمحتجزين، ودعم السلطات الوطنية في كفالة وضمان احترام الكرامة المتأصلة في البشر حتى ولو كان الشخص

محروما من الحرية. وخلال هذه الزيارات، جرى التحقق من عدة انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما ما يتعلق بوجود مراكز احتجاز بها مرافق غير لائقة وتفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات المعيشة. ولوحظ أيضا انعدام الماء والغذاء في مراكز الاحتجاز التابعة لمخفر شرطة "سيكوندا إسكوادرا"، واحتجاز النساء والرجال في زنانات مشتركة دون احترام الاحتياجات الخاصة لكل من الرجل والمرأة، واحتجاز الأطفال على نحو مشترك مع الكبار، وغياب المساعدة الطبية وعدم وجود برامج لإعادة التأهيل والمساعدة الاجتماعية للمحتجزين.

٤١ - وعقب هذه الزيارات، قُدمت عدة توصيات، منها الشروع في تقديم مساعدة طبية أسبوعية للمحتجزين في جميع سجون البلد وتعزيز هذه الممارسة، وذلك من أجل الحد من العدد الكبير لحالات الإصابة بالأمراض وحالات الوفاة التي تشهدها السجون. وشملت باقي التوصيات إنشاء مراكز إضافية ووضع تدابير أمنية خاصة بالأطفال والمراهقين، بالإضافة إلى توفير مرافق احتجاز خاصة بالنساء؛ واعتماد آليات لتوفير الماء والغذاء في سجون الشرطة القضائية ومخفر شرطة "سيكوندا إسكوادرا"؛ وإغلاق زنانات الاحتجاز الواقعة تحت الأرض في مخافر شرطة "بريميرا إسكوادرا" و "سيكوندا إسكوادرا" في بيساو.

٤٢ - وجررت الموافقة، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على مشروع للبرنامج الإنمائي بشأن تعزيز سيادة القانون، وهو برنامج يمتد على مدى ثلاث سنوات وتبلغ تكلفته ٨ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويشمل مساهمات من الصندوق المشترك بين البرنامج الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تاسعا - تنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٤٣ - تماشيا مع الإجراءات الرامية إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تمكن مشروع أعده البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، في مجال إصلاح قطاعي العدل والأمن، من التأهل للحصول على منحة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف المشروع إلى تعزيز النظام القضائي، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ والأمن العام؛ وإنفاذ القانون والإدارة المدنية؛ والإشراف على المؤسسات الأمنية من خلال استراتيجية تتضمن عمليات تشاركية وتداولية؛ واتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية وظروف النزاع. وسيسهّم هذا المقترح مباشرة في إصلاح الوضع المتمثل في انعدام المنظور الجنساني في إطار البرنامج الحالي لإصلاح القطاع الأمني.

٤٤ - وتهدف حلقة عمل من المقرر عقدها في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في موضوع الاعتبارات الجنسانية في إصلاح القطاع الأمني، إلى تعزيز قدرة اللجان النسائية العاملة في صفوف قوات الأمن والدفاع على وضع خطط عمل خاصة بها وبذل جهود في مجال الدعوة على نحو يتماشى مع الأنشطة الجارية والمقررة في إطار استراتيجية إصلاح القطاع الأمني.

٤٥ - وقد وُضعت الصيغة الأولى للمشروع الأولي للتقرير المبدئي في إطار تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدعم من فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالمساواة الجنسانية.

٤٦ - ويقوم البرنامج الإنمائي حالياً بإعداد الصيغة النهائية لدراسة تهدف إلى جمع بيانات مستكملة عن العنف الجنساني والممارسات التقليدية الضارة المتفشية في المجتمع، وعن استفادة المرأة من الخدمات الاجتماعية. وستشمل هذه الدراسة معلومات عن مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، وكذلك توصيات لمعالجة هذه القضايا من خلال إقامة شراكات مع الحكومة والمجتمع المدني.

عاشرا - أمن الموظفين

٤٧ - بالرغم من الكم الهائل من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان، واحتمال زيادة الحوادث الأمنية خلال مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية وأثناءها، لم يُبلغ خلال الفترة قيد الاستعراض عن أي حوادث جديرة بالذكر تهدد أمن موظفي الأمم المتحدة. ولا تزال معدلات الجريمة متدنية نسبياً رغم استمرار الإبلاغ عن وقوع جرائم صغيرة. فقد أُبلغ عن ثلاثة حوادث ارتكبت في حق موظفي الأمم المتحدة، شملت اقتحام بيت واحد ومركبتين. ومع ذلك، فيإمكان موظفي الأمم المتحدة التنقل بحرية داخل البلد، وفقاً لما تقتضيه المرحلة والإجراءات الأمنية المعتمدة.

حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٤٨ - بالإشارة إلى طلب المجلس الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/38)، الذي طلب إليّ فيه تقديم توصيات بشأن إعادة تحديد شكل وجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، أود إبلاغ المجلس أنه عقب القرار الذي اتخذته لجنة السياسات، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بشأن التكامل، شكّلت على مستوى المقر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فرقة عمل للتكامل بشأن غينيا - بيساو للشروع في إجراء مناقشات بشأن وجود متكامل للأمم المتحدة في ذلك البلد. والآن وقد أُجريت الانتخابات التشريعية

بنجاح، ستوفد إلى البلد، في مطلع عام ٢٠٠٩، بعثة تقييم تقني بالتشاور مع السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين وأعضاء منظومة الأمم المتحدة العاملين في بيساو، من أجل اقتراح خيارات لوجود متكامل للأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وبعد انتهاء هذه المشاورات، فإنني أعتزم تقديم توصياتي إلى المجلس بشأن إنشاء بعثة متكاملة للأمم المتحدة في غينيا - بيساو.

ثاني عشر - الملاحظات والتوصيات

٤٩ - أود أن أعرب عن تقديري لما أظهرته حكومة غينيا - بيساو وشعبها من التزام وتفان في إجراء انتخابات تشريعية سلمية ومنظمة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي احترام نتائج الانتخابات. وأود مخلصاً أن أرى حكومة تستهل عهداً جديداً من الديمقراطية والاستقرار والرخاء لجميع أفراد شعب غينيا - بيساو. وأثني على الشركاء الدوليين الذين ساندوا العملية الانتخابية، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل والمساعدة التقنية الحيويين.

٥٠ - كما أشكر حكومة غينيا - بيساو على تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتقييم إصلاح القطاع الأمني، التي زارت غينيا - بيساو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والتزامها المستمر بتنفيذ برنامج للإصلاح. وأوصي بأن يواصل مجلس الأمن دعم تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني، بغرض إعادة تأكيد أهمية إصلاح قطاع الأمن والعدالة من أجل ترسيخ السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

٥١ - وتستحق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الثناء على نجاحها في عقد المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار في المخدرات، في الرأس الأخضر، باعتبار أن ذلك يمثل تهديداً لغرب أفريقيا. وتمثل خطة العمل الإقليمية التي أسفر عنها المؤتمر خطوة مهمة في مكافحة بلاء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وأناشد الدول الأعضاء في الجماعة، وأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، أن يقوموا برصد ودعم تنفيذ خطة العمل في حينه.

٥٢ - وبالنظر إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في المنطقة، وخاصة بين الشباب، فإن تأثير الاتجار بالمخدرات والعصابات الإجرامية المنظمة وما تقومون به من مناورات خبيثة يلحق ضرراً جسيماً بترسيخ سيادة القانون، وإفشاء السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة. فقد أدى الاتجار بالمخدرات في حالة غينيا - بيساو تحديداً إلى تعميق الفساد وزيادة إضعاف المؤسسات الوطنية. وكما طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/37)، سأواصل المشاورات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن اتخاذ المزيد من التدابير لمجابهة التحديات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات

في غينيا - بيساو. وفي غضون ذلك، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه ومساعدته لحكومة غينيا - بيساو وإلى دعم قدرتها الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٥٣ - وأرحب باعتماد لجنة بناء السلام رسمياً للإطار الاستراتيجي لغينيا - بيساو، وأحث اللجنة على زيادة الأنشطة التي تضطلع بها في ذلك البلد. وقد شجعتني أن تنفيذ المشاريع الأربعة السريعة التأثير التي تمول من صندوق بناء السلام تتقدم بصورة طيبة. وأدعو السلطات في غينيا - بيساو إلى التعجيل بمشاركتها مع اللجنة من خلال لجنة التوجيه الوطنية.

٥٤ - وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان دور منظومة الأمم المتحدة ومساهماتها مهمين، وخاصة في دعم حكومة وشعب غينيا - بيساو في مكافحة وباء الكوليرا. وبصفة عامة، فإن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد لا تزال متدنية بصورة مثيرة للقلق. وأقر بصفة خاصة بدور وإسهام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمفوضية الأوروبية في مساندة الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو من أجل التغلب على ما تجابهه من تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة. وأوصي بأن تقوم الحكومة الجديدة بإصلاحات جوهرية للقطاع العام والضرائب من أجل تخليص البلد من الدوامة الحولية لسوء الحالة المالية والأزمات الاجتماعية والسياسية. وسيحتاج هذا إلى تصميم، وعمل شاق، وإرادة سياسية، ولكنه هدف قابل للتحقيق.

٥٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر طلبت حكومة غينيا - بيساو تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لسنة أخرى، لتمكين المكتب من الاستمرار في مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد. ولهذا، أود أن أوصي بتمديد ولاية المكتب لسنة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسيتيح ذلك للمكتب مواصلة تقديم الدعم الحاسم إلى حكومة وشعب غينيا - بيساو في مجال تعزيز السلام، بما في ذلك تقديم الدعم في مجالات سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والمصالحة الوطنية. وبعد نشر بعثة التقييم التقني المعنية بتحقيق التكامل في غينيا - بيساو في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، سأقدم توصيات بشأن تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب متكامل.

٥٦ - وختاماً، أود أن أشيد بموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، تحت قيادة ممثلي، شولا أوموريغي، وبجميع موظفي فريق الأمم المتحدة القطري، للعمل المهم الذين يواصلون الاضطلاع به في غينيا - بيساو، في ظل ظروف صعبة وخطرة أحياناً.